الأمم المتحدة

S/2012/142



Distr.: General
8 March 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ وجهها إلي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي، يحيل بها القرار ٧٤٤٦ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ المتعلق بالوضع في الجمهورية العربية السورية، الذي اتُّخذ في اجتماع استثنائي عقده مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها (انظر المرفق).

(توقيع) **بان** كي - مون



090312 090312 12-25599 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالعربية]

في إطار مواصلة التشاور معكم حول مستجدات الوضع في سورية، أتشرف بأن أرفق مع هذا القرار رقم ٧٤٤٦ بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ الصادر عن اجتماع الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى نص الفقرات التالية من القرار المذكور:

- **الفقرة (١/أ)**: "ضرورة الوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والقتل للمدنيين السوريين، ذلك أن الحدث أكبر من أن تبرره الأسباب مهما كانت دوافعها، ودعوة مجلس الأمن إلى استصدار قرار في هذا الشأن".
- **الفقرة (٥)**: "دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار" في سورية.
- **الفقرة (٦)**: "الطلب من المجموعة العربية في الأمم المتحدة تقديم مشروع قرار للجمعية العامة في أقرب الآجال يتضمن المبادرة العربية وباقي القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية" بشأن الوضع في سورية.
- **الفقرة (١٠)**: "فتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسئولياتها الإنسانية، وفي حالة إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين، تدعو الجامعة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته".

ويهمني في هذا الصدد التأكيد مجددا على التزام الدول العربية بخطة خارطة للحل السلمي للأزمة السورية التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم ٧٤٤٤ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وإنني لعلي ثقة من أنكم تشاركونني الرأي حول ضرورة إعطاء الأولوية للتحرك السريع من أجل وقف أعمال العنف وإراقة الدماء والانتهاكات ضد المدنيين السوريين التي تصاعدت وتيرتها وحدتها خلال الأيام الماضية، وهذا يقتضي بالضرورة استصدار قرار من

مجلس الأمن يأمر بالوقف الفوري لإطلاق النار مع تبني آليات الرقابة وحفظ السلام اللازمة للإشراف على تنفيذ الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار وجميع أعمال العنف من أي مصدر كان.

وفي هذا الإطار، واستكمالا لمباحثاتنا بشأن اقترح تعيين مبعوث مشترك للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية لمتابعة جهود تنفيذ خطة خارطة الحل السلمي العربية للأزمة السورية، أعتقد أن المطلوب الآن الإسراع في تسمية هذا المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.

وختاما، يهمني مجددا تأكيد حرصي على مواصلة التعاون والتنسيق معكم من أجل تحقيق الوقف الفوري لجميع أعمال العنف المتصاعدة في سورية والبدء بعملية سياسية متوازية لمعالجة هذه الأزمة المتفاقمة وما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة، راجيا التكرم باتخاذ ما ترونه مناسبا نحو تعميم رسالتي هذه والقرار المرفق على الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

(توقيع) د. نبيل **العربي**
الأمين العام

ضميمة

متابعة تطورات الوضع المتفاقم في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ ١٢شباط/فبراير ٢٠١٢ بالقاهرة،

- بعد استماعه إلى عرض كلٍ من رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية حول التحرك السياسي العربي ومداولات مجلس الأمن في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حول التطورات الخطيرة في سورية،

- واستناداً إلى قرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية التالية: البيان رقم ١٤٨ د.غ.ع بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١١ والبيان رقم ١٥٢ د.ع (١٣٦) بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والقرار رقم ٧٤٣٥ د.غ.ع بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والقرار رقم ٧٤٣٦ د.غ.ع.م بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والقرار رقم ٧٤٣٧ د.غ.ع.م بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والقرار رقم ٧٤٣٨ د.غ.ع.م بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والقرار رقم ٧٤٣٩ د.غ.ع.م بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالرباط والقرار رقم ٧٤٤٠ د.غ.ع.م بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالرباط والقرار رقم ٧٤٤١ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن تطورات الأوضاع في سورية، والقرار رقم ١٩٠٠ د.غ.ع بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبيان رقم ١٦١ د.غ.ع بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وعلى القرار رقم ٧٤٤٢ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، وعلى القرارين رقم ٧٤٤٤ ورقم ٧٤٤٥ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية وعناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية، والبيان الصادر بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بالقاهرة،

- وإذ يعبر المجلس عن رفضه وإدانته لاستمرار عمليات القتل والعنف في سورية واستمرار الحكومة السورية في تصعيدها واستمرار تبني الخيار العسكري، واستعمال

الأسلحة الثقيلة لقصف الأحياء والقرى المحاصرة، مما يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس جامعة الدول العربية وخطة الحل العربية،

- وإذ يدين المجلس بكل شدة هذه العمليات العسكرية التي أدت إلى تردي الأوضاع في سورية بشكل خطير وزادت من معاناة المدنيين،

- وإذ يعرب المجلس عن التقدير لمجموعة الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي صوتت مع مشروع القرار بشأن الوضع في سورية بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فإنه يعبر عن خيبة الأمل الشديدة تجاه موقف روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية لمعارضتهما هذا القرار، الذي أدى إلى استغلال الحكومة السورية لهذا الموقف لتمعن في ممارسة العنف وإجراءات القمع ضد أبناء الشعب السوري الشقيق،

- وإذ يدرك المجلس مدى الضرورة القصوى للتصدي للأزمة الإنسانية العاجلة التي يعاني منها المدنيون السوريون في عدد من المحافظات جراء تزايد العنف ونفاذ المواد الأساسية من غذاء ودواء ووقود،

- وإذ يؤكد المجلس حرصه على مواصلة الجهود العربية من أجل إيجاد حل سلمي يخرج سورية من أزمتها الطاحنة ويحقق للشعب السوري ما يطمح إليه من إصلاح وتغيير وانتقال سلمي إلى حياة ديمقراطية سليمة، ويحفظ لسورية وحدتها واستقرارها وسلامة ترابها الوطني، ويجنبها أي تدخل عسكري،

يقـرر

١ - الإجراءات والتدابير التالية:

(أ) ضرورة الوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والقتل للمدنيين السوريين، ذلك أن الحدث أكبر من أن تبرره الأسباب مهما كانت دوافعها، ويدعو مجلس الأمن إلى استصدار قرار في هذا الشأن.

(ب) دعوة القوات المسلحة السورية إلى الرفع الفوري للحصار العسكري المضروب حول الأحياء والقرى السكنية، والامتناع عن القصف ومداهمة الأماكن السكنية وإعادة الجيش والآليات العسكرية إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية، وتحمل السلطات السورية مسؤوليتها في حماية المدنيين.

(ت) التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة المشار إليها آنفاً، وآخرها القرار رقم ٧٤٤٤ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن خطة خارطة

الحل السلمي للأزمة السورية، وحث الحكومة السورية على الوفاء باستحقاقاتها والتجاوب الجدي السريع مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمي للأزمة في سورية، الأمر الذي يجنبها مغبة التدخل العسكري كما أكد المجلس على ذلك مراراً.

(ث) وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية. ودعوة كافة الدول الحريصة على أرواح الشعب السوري إلى مواكبة الإجراءات العربية في هذا الشأن.

٢ - إن استخدام العنف ضد المدنيين السوريين بهذه القسوة البالغة بما في ذلك استهداف النساء والأطفال يقع تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ويستوجب معاقبة مرتكبيه.

٣ - التأكيد على سريان إجراءات المقاطعة الاقتصادية، ووقف التعاملات التجارية مع النظام السوري، ما عدا تلك التي لها مساس مباشر بالمواطنين السوريين بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة حيال هذه المسألة.

٤ - إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، المشكَّلة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الحكومة السورية والأمانة العامة للجامعة بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٥ - دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

٦ - الطلب إلى المجموعة العربية في الأمم المتحدة تقديم مشروع قرار للجمعية العامة في أقرب الآجال يتضمن المبادرة العربية وباقي القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

٧ - الطلب إلى الأمين العام تسمية المبعوث الخاص لمتابعة العملية السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية وفقاً للفقرة الخامسة من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٤٤٤ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٨ - الترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة مؤتمر أصدقاء سورية المقرر انعقاده بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ والحرص على أهمية مشاركة الدول العربية في هذا المؤتمر وفق ما جاء في كلمة رئيس الوفد التونسي في المجلس.

٩ - فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لها، ودعوتها لتوحيد صفوفها والدخول في حوار جاد يحفظ لها تماسكها وفعاليتها قبل انعقاد مؤتمر تونس.

١٠ - فتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسئولياتها الإنسانية، وفي حالة إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين، تدعو الجامعة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته.

١١ - الدعوة إلى تنظيم حملات تبرع شعبية لمساعدة الشعب السوري الشقيق وتخفيف معاناته.

١٢ - وضع آلية عربية دولية لتقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

١٣ - دعوة منظمة التعاون الإسلامي لدعم الجهد الدولي بشأن سورية، وتحمل مسئولياتها في هذا الشأن.

١٤ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم ٧٤٤٦ - د.غ.ع.م - ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢)

* تتحفظ لبنان على هذا القرار.

* تتحفظ الجزائر على الفقرات ٥ و ٦ من منطلق تحفظها على الفقرة ٧ من قرار رقم ٧٤٤٤ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.